

رجال مسلم إلا ابن أبي ليلى (وهو محمد) مختلف فيه، والاختلاف لا يضر.

باب افتراض المضمضة والاستنشاق في الغسل المفروض

١٥٠- عن: علي قال: إن رسول الله ﷺ قال: "من ترك موضع شعرة

رسول الله ﷺ: إذا اغتسلت المرأة من حيضتها نقضت شعرها نقضا، وغسلته بخطمي وأشنان فإذا اغتسلت من الجنابة صببت على رأسها الماء وعصرتة أخرجه الدار قطنى فى الأفراد والبيهقى فى سننه الكبرى والطبرانى فى معجمه الكبير قلت: قال فى السيل الجرار: فى إسنادة مسلم بن صبيح اليمدى، وهو مجهول، وهو غير أبى الضحى مسلم ابن صبيح المعروف فإنه أخرجه الجماعة كلهم، وأيضا إقرانه بالغسل بالخطمي والأشنان يدل على عدم الوجوب فإنه لم يقل أحد بوجوب الخطمي ولا الأشنان^(١) اهـ قلت: والأحسن أن يعتزى الاستدلال إلى الإمام أحمد بحديث ابن ماجة المذكور قريبا فإن رتبة الإمام أعلى وأرفع من أن ينسب استدلاله إلى حديث المجهول، وقد مر أيضا أنه محمول على الاستحباب.

باب افتراض المضمضة والاستنشاق في الغسل المفروض^(٢)

قوله: "عن علي" قال فى التلخيص الحبير (١: ٥٢): "لكن قيل: إن الصواب وقفه على علي". قلت: والتعبير بقليل يدل على الضعف، على أن سكوت أبى داود عليه يدل على أن الحديث مرفوع عنده والاختلاف غير مضر وقوله ﷺ «موضع شعرة» دل بعموم الشعرة شعر الأنف على فرضية غسل باطن الأنف للجنب، قاله شيخى. وفى

(١) هنا انتهى كلام عون المعبود (١: ١٠٥ و ١٠٦ باب المرأة هل تنقض شعرها).

(٢) أعلم أنهم اختلفوا فى المضمضة والاستنشاق، فقال أحمد وإسحاق وابن أبى ليلى وعبد الله بن المبارك: إنها واجبان فى الوضوء والغسل جميعا وقال مالك والشافعى: إنها ستان فىهما، وقال أبو حنيفة والثورى: إنها ستان فى الوضوء وإيجابان فى الغسل (جامع الترمذى).